

Distr.: General
26 February 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 20 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

عطفًا على رسالتي الأخيرة المؤرخة 14 شباط/فبراير 2020 بشأن جرائم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لا بد لي أن أوجه انتباهكم إلى استمرار إسرائيل في تنفيذ الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والاستيلاء على الأراضي ومخططات الضم.

وتزيد هذه القرارات والتدابير غير القانونية من تقويض إمكانية تحقيق حل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 وآفاق التوصل إلى حل عادل ودائم. وعلاوة على ذلك، لا تواصل الحكومة اليمينية المتطرفة في إسرائيل انتهاج هذه السياسات العدوانية والقمعية فحسب، بل تواصل أيضا الخطابات والأعمال التحريضية المؤججة للمشاعر، مما يزيد من حدة التوترات ويهدد بالمزيد من زعزعة استقرار هذا الوضع الهش بالفعل.

وفي 18 شباط/فبراير، أعلنت إسرائيل أنها تعتزم بناء مستوطنة غير قانونية أخرى، تضم 9 000 وحدة ومركز للتسوق، في القدس الشرقية المحتلة بين أحياء كفر عقب وقلنديا والرام الفلسطينية. وإذا ما نُفذ ذلك، فإنه سيستلزم هدم عشرات المنازل الفلسطينية والنقل القسري لمئات المدنيين الفلسطينيين، وسيزيد من تمزيق أوصال الأرض الفلسطينية. وأعقب هذا المخطط الاستفزازي الإعلان اليوم عن خطط لبناء 2 200 وحدة استيطانية إضافية في مستوطنة "هار حوما" غير القانونية في حي جبل أبو غنيم الفلسطيني في القدس الشرقية المحتلة، فضلا عن 3 000 وحدة أخرى في مستوطنة "جفعات هاماتوس" غير القانونية، الأمر الذي من شأنه أن يقطع تماما الصلة بين القدس الشرقية المحتلة وبيت لحم.



وإذا ما نُفذت هذه الخطط الاستفزازية والمدمرة، فإن من شأن ذلك أن يشكل انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، وانتهاكات صارخة لقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وازدراءً سافراً لإرادة المجتمع الدولي على النحو المبين في عدد من المواضيع منها البيانات العديدة التي أدلى بها في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي فقط. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون حازماً في المطالبة بوقف جميع هذه الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعكس جميع السياسات والمحاولات الرامية إلى الحكم مسبقاً على المفاوضات بالقوة ومن جانب واحد وبصورة غير قانونية.

ومن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية، على مرأى وسماع من العالم، تبذل كل ما في وسعها لؤاد حل الدولتين وتقويت أي فرصة لتحقيق سلام عادل. وكما ذكرت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية، "يريد نتنياهو توجيه ضربة قاتلة أخرى إلى آفاق التوصل إلى حل الدولتين. ويدق الحي الاستيطاني المخطط [9 000 وحدة] إسفيناً في قلب الاتصال الحضري الفلسطيني بين رام الله والقدس الشرقية، مما يحول دون إقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية".

ولا يزال رئيس الوزراء الإسرائيلي يتباهى بنواياه الإجرامية وتحديه للمجتمع الدولي، معلناً اليوم ما يلي: "لقد أنشأت هار حوما عندما كنت رئيس وزراء لأول مرة في عام 1997، ضد رغبات العالم بأسره، ويسعدني أن أراها تتوسع. وعلى مدى سنوات، عارضت الحكومات البناء هناك وفي جفعات هاماتوس، والآن نحن نبنى هناك".

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الخطط الاستيطانية غير القانونية قد وضعت قبل سنوات، ونظراً للضغط الدولي وحساسية موضوع القدس، أُرجمت ريثما تنتهي بيئة سياسية أكثر تساهلاً. ومما لا شك فيه أن هذه الظروف قد وفرتها الإدارة الأمريكية الحالية و"خطتها" المتهورة وغير العادلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما شجع بوضوح القادة الإسرائيليين على التعجيل بمخطتهم في التوسع وضم الأراضي.

وفي هذا الصدد، تواصل الإدارة الأمريكية للأسف تصعيد التوترات، بما في ذلك من خلال قرار تعيين سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، رئيساً "للجنة" المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل المكلفة بـ "وضع خريطة" لمناطق الضفة الغربية المحتلة المقرر ضمها بشكل غير قانوني.

ومن المذهل والمأساوي للغاية أنه رغم مرور أكثر من نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي ومرور أكثر من 70 عاماً على نزع ملكية الشعب الفلسطيني وتشريده واضطهاده في نكبة مستمرة وقاسية، فشل المجتمع الدولي في التعبئة بما فيه الكفاية لتصحيح هذا الوضع غير القانوني، بدءاً من أسبابه الجذرية ووصولاً إلى الأزمات التي نشهدها اليوم، بل إنه يتفرج مكتوف الأيدي على استمرار تدهور الوضع وتفاقم الصراع. ومما لا شك فيه أن انتكاس الأوضاع على أرض الواقع وتراجع آفاق التوصل إلى حل عادل يرجع جزئياً إلى انعدام المساءلة عن هذه الأعمال غير القانونية، مما يسمح باستمرار الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني بدون تكلفة.

وفي هذا الصدد، من المؤسف للغاية أن بعض الدول اتخذت خطوات في الأيام الأخيرة لحماية إسرائيل من المساءلة الجنائية في المحكمة الجنائية الدولية، مما أعاق لجوء الشعب الفلسطيني إلى العدالة التي يسعى إليها ويستحقها. ولن تؤدي محاولات إنكار انطباق القانون الدولي على قضية فلسطين إلا إلى

إدامة السلوك الإجرامي الواسع النطاق الذي تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال وإلى تعريض مصداقية القانون الدولي في جميع أنحاء العالم للخطر، على حساب البشرية جمعاء.

ويجب أن ينتهي الانتقاص من آدمية الشعب الفلسطيني، والاستثنائية التي يعامل بها، كما لو أنه لا يستحق العدالة أو حماية القانون. ولا بد من أن يكون مفهوما أن الفلسطينيين، شأنهم شأن إخوانهم من البشر، شعب لا يستطيع أن يتحمل عقودا من القمع العنيف والهيمنة والسيطرة من جانب الاحتلال الإسرائيلي دون أن يعرب عن رفضه لذلك ويطالب بالمساءلة عن الظلم المحجف الذي يعاني منه.

وليس من الطبيعي ألا يتمكن فتى فلسطيني من شراء شطيرة دون أن يواجه تهديدا لحياته. وليس من الطبيعي أن يطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي، في 15 شباط/فبراير، النار على مالك عيسى البالغ من العمر 8 سنوات بين عينيه، وهو في طريقه إلى منزله عائدا من المدرسة مع شقيقاته، بعد أن خرج من مطعم في قرية العيسوية بالقدس الشرقية. وقد كسرت جمجمته ووجهه، مما تسبب في نزيف في دماغه، وأدى إلى فقدان عينه اليسرى. وليس من الطبيعي أن يُتوقع من الفلسطينيين أن يقبلوا الظروف الوحشية والمروعة التي أجبروا على العيش فيها في ظل هذا الاحتلال غير القانوني.

وندعو المجتمع الدولي مرة أخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى تحمل المسؤوليات عن معالجة هذا الظلم الهائل. ويجب اتخاذ إجراءات لإخضاع إسرائيل للمساءلة عن جميع جرائمها قبل فوات الأوان وقبل أن تتبخر فرص تحقيق السلام. إذ لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالإدانة أو، ببساطة، الإعراب عن الجزع إزاء إجراءات إسرائيل غير القانونية؛ بل من اللازم اتخاذ تدابير عملية لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي والنهوض حقا بالجهود لإيجاد حل عادل ودائم. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بواجباته المنصوص عليها في الميثاق وأن ينفذ قراراته، دون استثناء، باعتبار ذلك الخطوة الأولى والأشد ضرورة لإرسال رسالة إلى السلطة القائمة بالاحتلال مفادها أن تحديدها لن يكون مقبولا بعد الآن. وتتوقف إمكانية تحقيق حل الدولتين على ذلك، كما تتوقف عليه آفاق تحقيق السلام والأمن الفلسطيني - الإسرائيلي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 680 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 14 شباط/فبراير 2020 (A/ES-10/833-S/2020/126)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية الهامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة